

دوافع الجرائم المرتكبة في المجتمع الفلسطيني (دراسة ميدانية من وجهة نظر المحامين)

Motives for crimes committed in Palestinian society (A field study from the point of view of lawyers)

إعداد الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علانة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

الملخص

لقد هدف هذا البحث الى توضيح الدوافع المتنوعة وراء ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني من دوافع مادية واجتماعية ونفسية وسياسية واقتصادية وغيرها، وقد تم استخدام مجتمع البحث بشريحة المحامين في المجتمع الفلسطيني كونهم المدافعون عن القانون والمطلعون أكثر من غيرهم على مثل هذه الأمور، وقد تم اخذ عينة منهم بلغت 199 محامي من العاملين الرسميين في سلك القانون، وقد استخدم الباحث منهجي المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي ومستخدماً بذلك أداة الاستبانة، وقد توصل البحث الى عدة نتائج كان من أهمها أن المؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت ما بين المتوسطة والقليلة وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: دوافع نفسية، ودوافع فردية/ شخصية، ودوافع عاطفية، ودوافع مجتمعية، ودوافع اجتماعية، ودوافع مادية، ودوافع للثأر وللخلافات القديمة، ودوافع بقصد الحفاظ على العائلة، ودوافع سياسية، ودوافع أمنية/ قومية. كما تبين أنه وفيما يتعلق بأنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المحامين أن جميعها قد جاءت ما بين المنخفضة والمنخفضة جداً، وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: السرقة، والضرب، والتشهير، والتزوير، والفتنة، والتعذيب، والخيانة، والتجارة بالمواد والأدوات الممنوعة، والتخابر مع جهات معادية، والقتل. كما تبين أنه يوجد علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين "الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم" وبين "نوعية هذه الجرائم"، وفي نهاية البحث قام الباحث بوضع عدد من التوصيات كان من أهمها التوعية المؤسساتية وال جماهيرية، والاستخدام الأمثل لمواقع الأنترنت وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، وزيادة الوازع الديني والتركيز عليه من قبل شيوخ المساجد ورجال الدين، وتوفير فرص العمل بعدة أشكال أولها التوازن بين التعليم الأكاديمي والمهني من قبل المؤسسات التعليمية في هذا المجتمع بعيداً عن أي حسابات لافتتاح برامج عديمة الفائدة من شأنها ان تزيد من نسبة البطالة بين الخريجين.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، المجتمع، المحامين.

Motives for crimes committed in Palestinian society

(A field study from the point of view of lawyers)

Abstract

The aim of this research is to clarify the various motives behind committing crimes in Palestinian society from physical, social, psychological, political, economic and other motives. Of them, with a value of 199 lawyers from official workers in the legal profession, the researcher used the social survey and the descriptive analytical method, using the questionnaire tool. Between medium and few, they came in the following form: psychological motives, individual/personal motives, emotional motives, societal motives, social motives, material motives, revenge motives and old disputes, motives with the intention of preserving the family, political motives, and security/national motives. It was also found that with regard to the types of crimes that are committed, their percentage and their presence in the Palestinian society from the lawyers' point of view, all of them came between low and very low, and they came in the following form: theft, beating, defamation, forgery, sedition, torture, and treason, Trading in prohibited materials and tools, communication with hostile parties, and murder. It was also found that there is a strong and statistically significant relationship between the "accompanying motives behind committing crimes" and "the quality of these crimes." At the end of the research, the researcher made a number of recommendations, the most important of which were institutional and public awareness, and the optimal use of Internet sites, especially social networking sites, Increasing the religious motive and focusing on it by mosque sheikhs and clerics, and providing job opportunities in several forms, the first of which is the balance between academic and vocational education by educational institutions in this society away from any accounts of opening useless programs that would increase the unemployment rate among graduates.

Keywords: Crimes, society, lawyers.

1. المقدمة:

يُعد وجود الجرائم مرتبطاً في بدايته منذ وجود الإنسان على وجه الأرض ومع كونها أنها كانت في البداية جرائم بسيطة إلا أنها ومع تطور وتشابك وتعقيدات الحياة منذ الأزمنة البعيدة والعصور الوسطى والعصر الحديث زادت وتيرة الصعوبات الحياتية لدى الإنسان مما دفع بالكثير من أبناء البشر إلى السير في طرق ملتوية وصلت في بعض منها الى حد ما بات يُطلق عليه بالجريمة، إذاً فالجريمة هي حدث عملت كل ثقافة وحكومة ومجتمع على تسميته بهذا الاسم، فالزنى مثلاً في بعض المجتمعات لا يُعد من الجرائم وتناول المخدرات أيضاً في بعض من الدول قد لا يعد جريمة مع العلم أن هذه الأحداث في كثير من دول العالم تعتبر من حدود الاعمال غير المقبولة لديهم والتي أدرج بالتالي على تسميتها ضمن حدود الجريمة الواقعة، وفي الناحية القانونية فإن الجريمة من أجل وجودها وأثباتها لا بد من توافر اربعة عناصر اساسية وهي الجاني والمجني عليه وأداة الجريمة والدافع من القيام بها، فمثلاً القتل يعتبر جريمة ولكن إذا حدث دفاعاً عن النفس أو العائلة من أي اعتداء تلغى صفة الجريمة عنه مع العلم بأن الحدث واحد فلا يوجد قتل بشكليين والذي يميز ذلك هو الدافع وراء القيام بالحدث الظاهر وقوة القانون تساعد في الكشف عن الجرائم بل وتقلل من وقوعها مسبقاً (رشيد عرار وآخرون، 2021م، ص 161).

لقد تبين أن نسبة الإحرام في المجتمع الفلسطيني مقلقة وتسير في تزايد مستمر فمنذ القدم كانت نسبة الجرائم قليلة إلا أنه وفي العصر الحاضر فإن هذه النسبة تتزايد (أمين أبو وردة، 2015، ص 2) والذي يرتبط بذلك هو الانفجار السكاني في العالم، فالتزايد السكاني وتشابك وتعقيدات الحياة العصرية زادت من تفاقم الوجود لهذه الجرائم، وأصبحت جرائم متنوعة منها جرائم تقليدية ومنها جرائم الكترونية وما شابه ذلك، فمن الممكن إحداث كافة الجرائم بطرق الكترونية وما يُثبت ذلك هو التفجيرات الأخيرة التي جرت في بعض المواقع الإيرانية بواسطة تدخلات الكترونية خارجية والتي أدت الى قتل وتدمير الكثير من الافراد والمباني، ولذلك فإن المواقع الالكترونية تساعد في الجرائم، حيث يُعد الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت عامل قوي عمل على ازدياد الجرائم (منصور أبو كريم، 2018م، ص 14)، وفي المجتمع العربي الفلسطيني فإن التزايد السكاني وظروف الحياة السياسية والاقتصادية والتي لا يمكن فصلها عن حياة سكانه عملت بل وعززت من الوجود الضخم لنوعية هذه الجرائم، فأثرت على نفسية الافراد بالإضافة الى تأثيراتها على النواحي المادية من بطالة وضيق في الأفق من اجل توفير مشاريع متنوعة قد تقلل من البطالة الى عدم وجود أي أمل لحل سياسي يُرضي الجميع، وإلى عدم سعة الأراضي في هذا المجتمع لسكانه بسبب الاحتلال الجاثم عليه، ولذلك فنتناول هذا البحث البسيط عدداً من الدوافع وراء ازدياد نوعية هذه الجرائم في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر أصحاب القانون كونهم الأكثر اطلاعا على مثل هذه الأمور لأنها من ضمن عملهم اليومي، وقد عمل هذا البحث أيضاً على تناول كافة الجوانب المتدخلة في الحياة العصرية من أجل تحديد مدى التأثير لكل منها على ازدياد ارتكاب ووقوع الجرائم الحاصلة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني مؤخراً شاملاً للجرائم العادية والالكترونية أيضاً الى أن تم تحديد هذه العوامل، وقد عمل الباحث في نهاية هذا البحث على وضع عدد من التوصيات التي من الممكن أن تساهم في خفض نوعية هذه الجرائم التي أصبحت تقلد الجرائم الجارية في مجتمعات غربية في العالم، وما يزيد من حدة وقوع هذه الجرائم ومنها الجرائم الالكترونية هو أن هناك مجموعة من المعوقات تحد من ملاحقة مرتكبيها تعزى إلى صعوبة إثبات هذه الجرائم خصوصاً أن مرتكبيها غالباً ما يتصفون بالذكاء الخارق والخبرات التي تمكنهم من محو آثار جريمتهم الدالة عليهم أو تأخير عملية الحصول على تلك الآثار ولكون مسرح جريمتها غير محدد في بقعة

جغرافية محددة فكثيراً ما يكون مسرحها الشبكة العنكبوتية، فلذلك يصعب كشفها وبهذا يزداد المرتكبون الجدد لجرائم جديدة (محمد الشلالدة وآخرون، 2015، ص 13).

2. مشكلة وتساؤلات البحث:

يتمثل السؤال الرئيسي في هذا البحث بالسؤال التالي:

- ما هي نوعية الدوافع وراء ارتكاب الجرائم في داخل المجتمع الفلسطيني مثلما يراها المحامون؟
ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توضحه وتفصله وتشرحه بشكل أكبر وهي:
 1. ما هي الدوافع المتنوعة التي تقف خلف ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني؟
 2. ما مدى الوجود والاختلاف لتلك الدوافع وراء ارتكاب الجرائم في هذا المجتمع؟
 3. ما هي الدوافع الأكثر تأثيراً من غيرها وراء ارتكاب هذه الجرائم في المجتمع الفلسطيني؟
 4. ما هي طبيعة العلاقة بين تلك الدوافع وبين نوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني؟
 5. ما هي التوصيات الواجب وضعها من أجل التخفيف من حدة الدوافع ونوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني؟

3. أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في العمل على تحقيق كل مما يلي:

1. معرفة الدوافع المتنوعة التي تقف خلف ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني.
2. تحديد مدى الوجود والاختلاف لتلك الدوافع وراء ارتكاب الجرائم في هذا المجتمع.
3. توضيح الدوافع الأكثر تأثيراً من غيرها وراء ارتكاب هذه الجرائم في المجتمع الفلسطيني.
4. دراسة طبيعة العلاقة بين تلك الدوافع وبين نوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني.
5. وضع عدد من التوصيات من أجل التخفيف من حدة الدوافع ونوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني.

4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث العلمية (النظرية) والعملية (التطبيقية) معاً بكل من:

1. القيام بوضع صورة واضحة للدوافع المتنوعة التي تقف خلف ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني ورؤيتها من قبل الجميع.
2. العمل على تحديد مدى الوجود والاختلاف للدوافع المتنوعة وراء ارتكاب الجرائم في المجتمع الفلسطيني بناءً على حالته الخاصة عن غيره.
3. الإجراء للتفسيرات المتنوعة التي تعمل على توضيح الدوافع الأكثر تأثيراً من غيرها وراء ارتكاب هذه الجرائم في داخل المجتمع الفلسطيني.

4. بذل الجهد المطلوب من أجل فحص طبيعة العلاقة بين تلك الدوافع وبين نوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني، لتحديد الاسباب ورائها بشكل أوضح.

5. وضع الباحث للعديد من التوصيات من أجل التخفيف من حدة الدوافع ونوعية الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع الفلسطيني.

5. حدود البحث:

الحدود المكانية: الضفة الغربية من فلسطين.

الحدود الزمانية: العام 2022م.

الحدود البشرية: المحامين الفلسطينيين المسجلين في نقابة المحامين الفلسطينية وقت إجراء البحث.

6. المنطلق النظري للبحث:

يتمثل المنطلق النظري لهذا البحث بأنه لا يمكن إيجاد أو القيام بأي عمل دون أن يكون وراءه دافع يعمل على دفع الفرد على القيام به، ولا مانع من أن يكون هنالك ألوان مختلفة لهذه الدوافع إلا أن الوجود لهذه الدوافع هو الأساس، فمثلاً الجائع لا بد عندما يقوم بإعداد أو شراء الطعام الجاهز أو حتى التفكير به من أن يكون عامل الجوع هو الدافع المحرك لهذا الفرد حتى يقوم بعملية الشراء أو الإعداد للطعام أو أي فعل آخر لتوفير العمل الذي يعمل على سد حالة الجوع الذي يعاني منها، وكذلك الذي يحتاج للنقود لا بد من أن يقوم بالعمل مهما اختلف شكله من أجل توفير هذه الأموال اللازمة له ولكن الأهم من ذلك القول هو ما هي الدافع التي تقف وبقوة وراء ارتكاب الجرائم؟ وحسب ما هو ظاهر في الوقت الحاضر أنه ما يدعش بالفعل ليس القيام بالجريمة المعتادة التقليدية فحسب وإنما التغير في أشكال وألوان وأنواع هذه الجرائم فما هو الدافع وراء مثل القيام بهذه الاعمال المختلفة عما سبقها زمنياً؟ مع العلم أنه ظهر ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مقدمة دوافع الجرائم (ميس السلامة، 2018، ص 24).

لقد ظهر من خلال التطور في العالم أنه قد طال هذا التطور حتى السلوكيات غير الصحيحة من إرهاب وتطرف وجرائم مرتكبة وتقليد اعمى للباس والمشروبات وحتى بعض الكلمات التي باتت تقال ويتم التعامل بها من مختلف دول ومجتمعات العالم تبعاً لدول العولمة الرئيسية المتقدمة وهي المتمثلة بدول العالم الأول، وهنا يمكن القول هل لهذا التطور من تأثير أيضاً على تقليد الفعل الاجرامي خاصة مع سهولة مشاهدة ما يحدث عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية والتي جعلت العالم قرية صغيرة بل وحتى عائلة ممتدة يتم تداول ما تقوم به من قبل الجميع؟ فجرائم القتل للنساء مثلاً وللجميع من أخطر ما هو موجود على الأرض كونها تمس جوهر الحقوق الأساسية وهو الحق في الحياة (منشورات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2016م، ص 15).

إن زيادة عدد السكان والمتمثلة بالكثافة السكانية لها دور كبير على ازدياد معدلات الجريمة في المجتمع العربي الفلسطيني مثله مثل بقية مجتمعات العالم فبدل ممن كان سكان هذا المجتمع قبل عشرين عاماً أربعة ملايين نسمة فيكاد يتجاوز اليوم حوالي 8 ملايين نسمة وهي زيادة مضاعفة في أقل من عشرين عام،

وهذا يدل على الانفجار السكاني الذي يؤدي الى كارثة إنسانية اذا استمر عليه هذا الحال خاصة على بقعة صغيرة غير قادرة على استيعاب مثل هذا العدد الضخم، وقد ظهر أن غالبية من يقومون بالجرائم هم من الذكور وهذا يدل على كبر حجم البطالة والتأثيرات الاخرى عليهم (محمد الخطيب وآخرون، 2019م، ص 82).

كما أن ظروف المجتمع الفلسطيني المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ومجتمعية ونفسية لها دور كبير أيضاً على ازدياد معدلات الإجرام في داخل المجتمع العربي الفلسطيني لا سيما وان معدلات الاجرام في هذا المجتمع هي في تزايد مستمر وهذا ليس غريباً وليس بمعزل عن ما يجري في بقية دول ومجتمعات العالم والتي تزداد فيها معدلات الجريمة وأنواعها بشكل يومي، ناهيك عن التقليد الأعمى الذي يتم تناقله ومعرفته بسهولة من خلال مواقع الأنترنت بين الناس كل فترة زمنية قصيرة والتي عملت الأجهزة الاتصالية النقالة على سرعة معرفته وانتشاره والتي لم يخلو أي بيت ولا حتى فرد من استخدامها في العالم لحظة بلحظة، وما اسهم في عدم القدرة على ردع الجريمة في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير هو إشكالية تعدد القوانين الفلسطينية على مر عصور قديمة من الاحتلال والانتداب والحروب وتولي الغير من الجانب الأردني والمصري وغيره (عمر حبيب، 2017م، ص 25).

لقد ظهر أنه يوجد طرق مختلفة يتم من خلالها تقليل الكثافة السكانية والتي تتمثل بعمليات تنظيم النسل وهو المتمثل بالتباعد بين المواليد وذلك حفاظاً على حسن تربيتهم والذي يعود بالفائدة الكبيرة أيضاً على حالتهم الاجتماعية والنفسية والمادية مع اسرهم، إلا أنه لا تزال بعض من المعتقدات التي قد تعتبر أن هذا الفعل غير صحيح مع العلم بوجود نسبة معقولة من ارباب الاسر التي بدأت بالفعل بتطبيق بعض من هذه الطرق وذلك من أجل التخفيف من حدة الكثافة السكانية المنتشرة في كافة دول ومجتمعات العالم أجمع والتي تقف حجر عثرة امام التقدم، كونها تزيد من معدلات البطالة وعدم القدرة على تحقيق بعض من الأهداف للشباب الموجودين خاصة من العاطلين عن العمل والتي من الممكن أن تشكل دافعا نحو الاجرام المتعدد الاشكال التقليدي او الالكتروني في المستقبل القريب او البعيد في داخل المجتمعات كافة، وقد تبين أن الجرائم الالكترونية اليوم هي الأكثر انتشاراً من غيرها كونها سهلة في ارتكابها ويمكن القيام بها عوضاً عن القيام بالجرائم التقليدية (عبد المجيد علاونة، 2021م، ص 799).

7. منهج البحث:

يعتبر المنهج الأساسي المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المسحي، وقد تم استخدام هذه المناهج المتمثلة بوصف الظاهرة المدروسة كونها هي الأنسب في دراسة مثل هذه الظاهرة، فالمنهج الوصفي التحليلي يعطي إمكانية للباحث لوصف الظاهرة المدروسة لدية، أما منهج المسح الاجتماعي فيعطي إمكانية لسحب العينة ومسح المكان المراد دراسة أي ظاهرة فيه، وبذلك أصبحت هذه المناهج هي الأنسب في دراسة هذه الظاهرة.

8. مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من العدد الكامل من المحامين في فلسطين وتحديدًا من المحامين الذكور فقط والمسجلين في نقابة المحامين بحسب مزاوالتهم للمهنة، حيث وصل عددهم الى 3967 محامي في داخل الضفة الغربية فقط، وقد تعذر الوصول الى المحامين في قطاع غزة بسبب الحصار على قطاع غزة (نقابة المحامين الفلسطينيين، 2022م).

9. عينة البحث:

تم أخذ عينة الدراسة بنسبة (5 %) فقط من المحامين الذكور المسجلين في سجلات نقابة المحامين الرسمية الفلسطينية، حيث بلغت بذلك (199) محامي فقط، وقد تم الاكتفاء بأخذ هذه العينة من المحامين الذكور وفي مناطق الضفة الغربية نظراً لسهولة الوصول إليهم وأخذ وجهات نظرهم عن الجرائم الموجودة في فلسطين، كونه ربما يكون من الصعب أخذ بعض نسب الجرائم من المحامين من الإناث بسبب حساسية بعض المعلومات خاصة ما يتعلق منها بجرائم الاغتصاب أو غيرها لعدم جراءة الإناث بإعطاء تلك المعلومات لأي سبب كان.

10. أداة البحث:

لقد تم استخدام "أداة الاستبانة" كأداة رئيسية وأساسية ميدانية في هذا البحث المتناول في دراسة ظاهرة الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وفقاً لرؤية المحامين الفلسطينيين، وذلك لكون أداة الاستبانة من الأدوات البحثية المهمة التي تنتج للباحث والمبحث الحرية في وضع الأسئلة وسرعة الإجابة عليها من قبل المبحوثين أيضاً وبسرعة تامة.

11. أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في هذا البحث:

بعد أن أتم الباحث إعداد الاستبانة فقد قام بالعمل على توزيعها على العينة المأخوذة من مجتمع البحث وهو المتمثل بفئة المحامين النظاميين الفلسطينيين العاملين في ممارسة مهنتهم في داخل هذا المجتمع في العام المذكور، وبعد أن أتم الباحث كامل التعبئة لـ 199 استبانة من كافة عناصر العينة المذكورة من المحامين بشكل صحيح وموضوعي عمل الباحث على ترتيب وترقيم هذه الاستبانات بشكل كامل ومن ثم قام بإدخالها الى برنامج التحليل الإحصائي SPSS الخاص بتحليل مثل هذه البيانات ومن ثم عمل الباحث من أجل تحقيق اهداف هذا البحث الى استخدام عدد من التقنيات الإحصائية المناسبة كان في مقدمتها كل مما يلي:

1. العمل على استخراج التكرارات والنسب المئوية للعينة من المحامين.
2. استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمفردات الخاصة بدوافع الجرائم ومن ثم أنواع الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.
3. استخراج الدلالة الإحصائية ومعامل الارتباط لفحص العلاقة بين الدوافع المدروسة وبين أنواع الجرائم المرتكبة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وقت اجراء هذا البحث.

12. خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (1) بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة، نسب مئوية:

البيانات الخاصة بسمات العينة المدروسة:		قيمة الإجابة:
1 - طبيعة العمل القانوني للمحامي:		التكرار
		النسبة المئوية %

نظامي:	5	3 %
شرعي:	4	2 %
عسكري	10	5 %
نظامي/ شرعي/ عسكري معاً	179	90 %
المجموع:	199	100 %
2 - العمر:	التكرار	النسبة المئوية %
صغير:	40	20 %
متوسط:	109	55 %
كبير:	50	25 %
المجموع:	199	100 %
3 - الخبرة العملية (ممارسة مهنة المحاماة):	التكرار	النسبة المئوية %
قليلة	30	15 %
متوسطة	120	60 %
كبيرة	49	25 %
المجموع	199	100 %
3 - الدرجة العلمية في القانون:	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريوس	139	70 %
ماجستير	51	25 %
دكتوراه	9	5 %
المجموع	199	100 %

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة المحامين".

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن غالبية عينة الدراسة من المحامين في المجتمع العربي الفلسطيني هم من ذوي العمل المهني الممارس ضمن الطبيعة الخاصة والتي تسمى بالعمل النظامي والشرعي والعسكري معاً، ومن ذوي العمر المتوسط، والخبرة العملية المتوسطة، ومن ذوي مؤهل البكالوريوس.

13. تحليل البيانات ونتائج البحث:

أ - طبيعة الرؤية والمؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (2) القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بطبيعة الرؤية والمؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني:

قيم الإجابة:				قيمة الإجابة:
المقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير المستقل والمتمثلة بطبيعة الرؤية والمؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني:	النسبة المئوية للخيار الأعلى % ⁽¹⁾	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنى قيمة الإجابة
1 - دوافع نفسية: مثل الانفعال السريع، الرغبة في الانتقام ممن هو أعلى من الفرد، المرض النفسي بشتى أشكاله... الخ.	64.8 %	2.41	.853	متوسطة
2 - دوافع فردية/ شخصية: عدم القدرة على تحقيق الأهداف، الرغبات اكبر من الاحتياجات، عدم القدرة على التقليد المعتاد عمله من قبل الافراد في حياتهم مثل مواصلة التعليم والزواج وغيره... .	63.8 %	2.40	.852	متوسطة
3 - دوافع عاطفية: مثل الرغبة في الحصول على فتاة معينة للزواج وعدم القدرة على ذلك لأسباب مادية او مركز العائلة أو عائق عائلي وغيره.... .	62.3 %	2.38	.850	متوسطة
4 - دوافع مجتمعية: مثل الضغط الاسري وازدياد عدد افراد الاسرة، تأثيرات العائلة الممتدة القبلية القديمة الفاشلة وغير ذلك....	61.3 %	2.37	.848	متوسطة
5 - دوافع اجتماعية: مثل اختلاف المراكز والأدوار لأفراد العائلات والافراد في الماضي والحاضر وعدم تقبل كل منهم للآخر لهذا السبب وصعوبة في التغيير نتيجة لذلك وغيره....	60.3 %	2.36	.847	متوسطة
6 - دوافع مادية: بطالة، فقر، عدم حيازة راس مال مناسب، عدم القدرة على امتلاك أدوات باتت ضرورية اليوم مثل السيارة والشقة الحديثة وما	60.3 %	2.36	.847	متوسطة

(1) تتمثل هذه القيمة بالخيار الأعلى وهو: (يؤثر ويؤثر كثيراً) والذي يعني مدى التأثير من بعض الدوافع على القيم الخاصة بارتكاب الجرائم في داخل المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر.

شابه ذلك....				
7 – دوافع للثأر وللخلافات القديمة: وجود خلافات عائلية قديمة ربما يكون فيها قتل أو سرقة أو اعتداء بأي شكل من الأشكال الأخرى تجارية، مادية، جنسية وغيرها....	59.3 %	2.35	.845	قليلة
8 – دوافع بقصد الحفاظ على العائلة: مثل التدخل لحماية فرد من افراد الاسرة كالتدخل أحيانا في مشاكل بين تلاميذ المدارس وقد تكبر هذه التدخلات وتتحول لاحقاً الى مشاكل عائلية أكبر ربما يتم فيها ارتكاب جرائم ضرب او قد تصل الى القتل وما شابه ذلك....	58.8 %	2.35	.844	قليلة
9 – دوافع سياسية: تكون بسبب خلافات حزبية أو قد تكون بسبب خلافات بين الحكومة وعدد من المعارضين لها في سياستها وما شابه ذلك.....	58.3 %	2.34	.843	قليلة
10 – دوافع أمنية/ قومية: تتمثل في التخابر مع دولة معادية مثل قيام بعض من افراد المجتمع الفلسطيني بمساعدة الاحتلال الإسرائيلي والتي لا تزال هذه الظاهرة موجودة حتى وأن اختلفت في وجودها وشكلها وعدد افرادها وسنهم او طبيعة جنسهم واحتياجاتهم.	57.3 %	2.33	.841	قليلة
المجموع:	60.65 %	2.37	.840	متوسطة

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبيانات المأخوذة من عينة المحامين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) وفيما يتعلق بالمقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير المستقل والمتمثلة بطبيعة الرؤية والمؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني انها قد جاءت ما بين متوسطة وقليلة في درجة تأثيرها وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: دوافع نفسية: مثل الانفعال السريع، الرغبة في الانتقام ممن هو اعلى من الفرد، المرض النفسي بشتى أشكاله... الخ، ودوافع فردية/ شخصية: عدم القدرة على تحقيق الأهداف، الرغبات اكبر من الاحتياجات، عدم القدرة على التقليد المعتاد عمله من قبل الافراد في حياتهم مثل مواصلة التعليم والزواج وغيره...، ودوافع عاطفية: مثل الرغبة في الحصول على فتاة معينة للزواج وعدم القدرة على ذلك لأسباب مادية او مركز العائلة أو عائق عائلي وغيره....، ودوافع مجتمعية: مثل الضغط الاسري وازدياد عدد افراد الاسرة، تأثيرات العائلة الممتدة القبلية القديمة الفاشلة وغير ذلك...، ودوافع اجتماعية: مثل اختلاف المراكز والأدوار لأفراد العائلات والافراد في الماضي والحاضر وعدم تقبل كل منهم للآخر لهذا السبب وصعوبة في التغيير نتيجة لذلك وغيره...، ودوافع مادية: مثل بطالة، فقر، عدم حيازة راس مال مناسب، عدم القدرة على امتلاك أدوات باتت ضرورية اليوم مثل السيارة والشقة الحديثة وما شابه ذلك...، ودوافع للثأر وللخلافات القديمة: مثل وجود خلافات عائلية قديمة ربما يكون فيها قتل أو سرقة أو اعتداء بأي شكل من الأشكال الأخرى تجارية، مادية، جنسية وغيرها...،

ودوافع بقصد الحفاظ على العائلة: مثل التدخل لحماية فرد من افراد الاسرة كالتدخل أحيانا في مشاكل بين تلاميذ المدارس وقد تكبر هذه التدخلات وتتحول لاحقاً الى مشاكل عائلية أكبر ربما يتم فيها ارتكاب جرائم ضرب او قد تصل الى القتل وما شابه ذلك...، ودوافع سياسية: تكون بسبب خلافات حزبية أو قد تكون بسبب خلافات بين الحكومة وعدد من المعارضين لها في سياستها وما شابه ذلك...، ودوافع أمنية/ قومية: تتمثل في التخابر مع دولة معادية مثل قيام بعض من افراد المجتمع الفلسطيني بمساعدة الاحتلال الإسرائيلي والتي لا تزال هذه الظاهرة موجودة حتى وأن اختلفت في وجودها وشكلها وعدد افرادها وسنهم او طبيعة جنسهم واحتياجاتهم.

ب – أنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المحامين:

الجدول رقم (3) القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بأنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجه نظر المحامين:

قيم الإجابة:				قيمة الإجابة:
المقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير التابع والمتمثلة بأنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجه نظر المحامين وهي:	النسبة المئوية للخيار الأعلى % ⁽²⁾	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنى قيمة الإجابة
1 – السرقة: تتمثل بسرقة أموال او أغراض أخرى كالسيارات والمحلات التجارية او البيوت وغيرها من الأمور الأخرى.	31.7 %	2.08	.745	منخفضة
2 – الضرب: مثل قيام فرد او عدد من الأفراد بالاعتداء بالضرب على الغير او اعتداء الزوج على زوجته بالضرب المبرح أو الأخ على اخية او القريب على قريبة وما شابه ذلك.	28.6 %	2.05	.727	منخفضة
3 – التشهير: مثل قيام فرد او أكثر بفضح الغير بشيء عنده أو شيء يعرفه عنه ولا يعرفه غيره بهدف تشويه سمعته بين الناس كإفشاء سر عنه مثلاً قد يكون مخفي بمرض أو بقيامه بفعل معين وما شابه ذلك، أو لاعتداء عليه بكلام أحمق بعيد عن الأدب قد يسيء الى الشخص المتكلم قبل اساءته للآخر، خاصة إذا كان من غير دليل أو معرفة صحيحة، وقد يتم بهدف الكراهية فقط لأي سبب قد يعود للشخص المتحدث لكبر او لإستعلاء أو لأي سبب آخر، فكله يندرج ضمن الاعتداء.	28.1 %	2.04	.724	منخفضة

(2) تتمثل هذه القيمة بالخيار الأعلى وهو: (موجودة وموجودة كثيراً) والذي يعني مدى الوجود للجرائم ونوعيتها في داخل المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر.

منخفضة	.717	2.03	27.1 %	4 - التزوير: مثل القيام بتزوير النقود أو تزوير أوراق رسمية تتمثل بشهادات أو تقارير وغيرها أو حتى تزوير وصولات وكمبيالات وغير ذلك.
منخفضة	.714	2.03	26.6 %	5 - الفتنة: مثل نقل الاخبار بين الناس بشكل سري والتي تؤدي الى نشوب الخلافات بينهم بشكل سريع وهذا متوفر اليوم نتيجة لتوفر الأجهزة الالكترونية والتي تساعد كثيراً وسرياً في القيام بهذه الأساليب للفتنة وحصول الخلافات بين الناس.
منخفضة	.710	2.02	26.1 %	6 - التعذيب: مثل وجود رغبة في تعذيب الغير كالأطفال أو النساء أو الأقل مركزاً كصاحب العمل لعماله وهكذا، أو الشتمات بالغير مثلما هو دارج بين الفئات العربية بشكل واضح.
منخفضة جداً	.693	1.99	23.6%	7 - الخيانة: وهي عدم حفظ الأمانة لصاحبها أو إفشاء الاسرار أو عدم ارجاع أي من الأمور الى أصحابها من قبل بعض من الافراد أو مجموعة منهم وهكذا.
منخفضة جداً	.674	1.97	21.1 %	8 - التجارة بالمواد والأدوات الممنوعة: مثل المخدرات والأسلحة وأعضاء البشر والأطفال والنساء.
منخفضة جداً	.661	1.95	19.6 %	9 - التخابر مع جهات معادية: مثل التعاون مع المحتل الإسرائيلي من قبل بعض من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
منخفضة جداً	.631	1.92	16.1 %	10 - القتل: وهو المتمثل بالقيام بقتل فرد لفرد آخر أو حتى قيام فرد بقتل أكثر من فرد آخر مهما كانت أداة الجريمة سلاح ناري أو سلاح ابيض أو غيره.
منخفضة	.684	2.01	24 . 86 %	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة المحامين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) وفيما يتعلق بالمقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير التابع والمتمثلة بأنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجه نظر المحامين أن جميعها قد جاءت ما بين المنخفضة والمنخفضة جداً، وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: السرقة: وتتمثل بسرقة أموال أو أغراض أخرى كالسيارات والمحلات التجارية أو البيوت وغيرها من الأمور الأخرى، والضرب: مثل قيام فرد أو عدد من الأفراد بالاعتداء بالضرب على الغير أو اعتداء الزوج على زوجته بالضرب المبرح أو الأخ على اخية أو القريب على قريبة وما شابه ذلك، والتشهير: مثل قيام فرد أو أكثر بفضح الغير بشيء عنده أو شيء يعرفه عنه ولا يعرفه غيره وقد يكون صحيحاً أو غير ذلك بهدف تشويه سمعته بين الناس كإفشاء سر عنه مثلاً قد يكون مخفي بمرض أو بقيامه بفعل معين وما شابه ذلك،

أو الاعتداء عليه بكلام أحمق بعيد عن الأدب قد يسيء الى الشخص المتكلم قبل اساءته للآخر حتى ولو كان صحيحاً أحياناً فالدافع والنية دائماً هما المحرك، خاصة إذا كان من غير دليل أو معرفة صحيحة، وقد يتم بهدف الكراهية فقط لأي سبب قد يعود للشخص المتحدث لكبر أو لاستعلاء أو لأي سبب آخر، فكله يندرج ضمن الاعتداء، والتزوير: مثل القيام بتزوير النقود أو تزوير أوراق رسمية تتمثل بشهادات أو تقارير وغيرها أو حتى تزوير وصولات وكمبيالات وغير ذلك، والفتنة: مثل نقل الاخبار بين الناس بشكل سري والتي تؤدي الى نشوب الخلافات بينهم بشكل سريع وهذا متوفر كثيراً اليوم نتيجة لتوفر الأجهزة الالكترونية والتي تساعد كثيراً وسرياً في القيام بمثل هذه الأساليب للفتنة وحصول الخلافات بين الناس، والتعذيب: مثل وجود رغبة في تعذيب الغير كالأطفال أو النساء أو الأقل مركزاً كصاحب العمل لعماله وهكذا، والخيانة: وهي عدم حفظ الأمانة لصاحبها أو إفشاء الاسرار أو عدم ارجاع أي من الأمور الى أصحابها من قبل بعض من الافراد أو مجموعة منهم وهكذا، والتجارة بالمواد والأدوات الممنوعة: مثل المخدرات والأسلحة وأعضاء البشر والأطفال والنساء، والتخابر مع جهات معادية: مثل التعاون مع المحتل الإسرائيلي من قبل بعض من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقتل: وهو المتمثل بالقيام بقتل فرد لفرد آخر أو حتى قيام فرد بقتل أكثر من فرد آخر مهما كانت أداة الجريمة سلاح ناري أو سلاح ابيض أو غيره.

ج - طبيعة العلاقة بين الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم وبين نوعية هذه الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (4) العلاقة بين " الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم " وبين " نوعية هذه الجرائم ":

نتيجة الفحص:	قيمة معامل الارتباط:	قيمة الدلالة الإحصائية:	معنى الدلالة الإحصائية:
	R	Sig	
" الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم "	0.9	0.00	دالة إحصائية
" نوعية هذه الجرائم ":			

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أنه يوجد علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين "الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم" وبين "نوعية هذه الجرائم" وقد جاء معامل الارتباط بقيمة مرتفعة وقريبة من الرقم 1 بالإضافة الى قوته الإيجابية بمعنى وجود علاقة طردية بين الدوافع المذكورة وراء ارتكاب الجرائم وبين ازدياد الارتكاب لأنواع هذه الجرائم، وبمعنى آخر أنه كلما زاد تأثير تلك الدوافع تزداد السلوكيات الاجرامية في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، بالإضافة الى ذلك فقد ظهر أن قيمة الدلالة الإحصائية قد جاءت بقيمة اقل من 5 % وهذا دليل واضح وقوي ومعزز لقوة الدلالة الإحصائية بين المتغيران المذكوران وبنفس الصورة الموضحة هنا.

14. النتائج النهائية والاستنتاجية للبحث:

- 1- تبين فيما يتعلق بالمقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير المستقل والمتمثلة بطبيعة الرؤية والمؤثرات المتعلقة بدوافع ارتكاب الجرائم من وجهة نظر المحامين في داخل المجتمع الفلسطيني انها قد جاءت متوسطة وقليلة وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: دوافع نفسية: مثل الانفعال السريع، الرغبة في الانتقام ممن هو اعلى من الفرد، المرض النفسي بشتى أشكاله... الخ، ودوافع فردية/ شخصية: مثل عدم القدرة على تحقيق الأهداف، الرغبات اكبر من الاحتياجات، وعدم القدرة على التقليد المعتاد عمله من قبل الافراد في حياتهم مثل مواصلة التعليم والزواج وغيره...، ودوافع عاطفية: مثل الرغبة في الحصول على فتاة معينة للزواج وعدم القدرة على ذلك لأسباب مادية او مركز العائلة أو عائق عائلي وغيره....، ودوافع مجتمعية: مثل الضغط الاسري وازدياد عدد افراد الاسرة، وتأثيرات العائلة الممتدة القبلية القديمة الفاشلة وغير ذلك...، ودوافع اجتماعية: مثل اختلاف المراكز والأدوار لأفراد العائلات والافراد في الماضي والحاضر وعدم تقبل كل منهم للآخر لهذا السبب وصعوبة في التغيير نتيجة لذلك وغيره...، ودوافع مادية: مثل بطالة، فقر، عدم حيازة راس مال مناسب، وعدم القدرة على امتلاك أدوات باتت ضرورية اليوم مثل السيارة والشقة الحديثة وما شابه ذلك...، ودوافع للنار وللخلافات القديمة: مثل وجود خلافات عائلية قديمة ربما يكون فيها قتل أو سرقة أو اعتداء بأي شكل من الاشكال الأخرى تجارية مادية، جنسية وغيرها...، ودوافع بقصد الحفاظ على العائلة: مثل التدخل لحماية فرد من افراد الاسرة كالتدخل أحيانا في مشاكل بين تلاميذ المدارس وقد تكبر هذه التدخلات وتتحول لاحقاً الى مشاكل عائلية أكبر ربما يتم فيها ارتكاب جرائم ضرب او قد تصل الى القتل وما شابه ذلك...، ودوافع سياسية: تكون بسبب خلافات حزبية أو قد تكون بسبب خلافات بين الحكومة وعدد من المعارضين لها في سياستها وما شابه ذلك...، ودوافع أمنية/ قومية: تتمثل في التخابر مع دولة معادية مثل قيام بعض من افراد المجتمع الفلسطيني بمساعدة الاحتلال الإسرائيلي والتي لا تزال هذه الظاهرة موجودة حتى وأن اختلفت في وجودها وشكلها وعدد افرادها وسنهم او طبيعة جنسهم واحتياجاتهم.
- 2- تبين فيما يتعلق بالمقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير التابع والمتمثلة بأنواع الجرائم التي يتم ارتكابها ونسبتها ومدى وجودها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المحامين أن جميعها قد جاءت ما بين المنخفضة والمنخفضة جداً، وقد جاءت متدرجة بالشكل التالي: السرقة: وتتمثل بسرقة أموال او أغراض أخرى كالسيارات والمحلات التجارية او البيوت وغيرها من الأمور الأخرى، والضرب: مثل قيام فرد او عدد من الأفراد بالاعتداء بالضرب على الغير او اعتداء الزوج على زوجته بالضرب المبرح أو الأخ على اخية او القريب على قريبة وما شابه ذلك، والتشهير: مثل قيام فرد او أكثر بفضح الغير بشيء عنده أو شيء يعرفه عنه ولا يعرفه غيره وقد يكون صحيحاً أو غير ذلك، بهدف تشويه سمعته بين الناس كإفشاء سر عنه مثلاً قد يكون مخفي بمرض أو بقيامه بفعل معين وما شابه ذلك، أو لاعتداء عليه بكلام أحمق بعيد عن الأدب قد يسيء الى الشخص المتكلم قبل اساءته للآخر، حتى ولو كان صحيحاً أحياناً فالدافع والنية دائماً هما المحرك، خاصة إذا كان من غير دليل أو معرفة صحيحة، وقد يتم بهدف الكراهية فقط لأي سبب قد يعود للشخص المتحدث لكبر او لاستعلاء أو لأي سبب آخر، فكله يندرج ضمن الاعتداء، والتزوير: مثل القيام بتزوير النقود او تزوير أوراق رسمية تتمثل بشهادات او تقارير وغيرها أو حتى تزوير وصولات وكمبيالات وغير ذلك، والفتنة: مثل نقل الاخبار بين الناس بشكل سري والتي تؤدي الى نشوب الخلافات بينهم بشكل سريع وهذا متوفر اليوم نتيجة لتوفر الأجهزة الالكترونية والتي تساعد كثيراً وسريعا في القيام بمثل هذه الأساليب للفتنة وحصول الخلافات بين الناس،

والتعذيب: مثل وجود رغبة في تعذيب الغير كالأطفال أو النساء أو الأقل مركزاً كصاحب العمل لعماله وهكذا، والخيانة: وهي عدم حفظ الأمانة لصاحبها أو إفشاء الأسرار أو عدم ارجاع أي من الأمور إلى أصحابها من قبل بعض من الافراد أو مجموعة منهم وهكذا، والتجارة بالمواد والأدوات الممنوعة: مثل المخدرات والأسلحة وأعضاء البشر والأطفال والنساء، والتخابر مع جهات معادية: مثل التعاون مع المحتل الإسرائيلي من قبل بعض من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقتل: وهو المتمثل بالقيام بقتل فرد لفرد آخر أو حتى قيام فرد بقتل أكثر من فرد آخر مهما كانت أداة الجريمة سلاح ناري أو سلاح ابيض أو غيره.

3- تبين أنه يوجد علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين "الدوافع المصاحبة وراء ارتكاب الجرائم" وبين "نوعية هذه الجرائم" وقد جاء معامل الارتباط بقيمة مرتفعة وقريبة من الرقم 1 بالإضافة الى قوته الإيجابية بمعنى وجود علاقة طردية بين الدوافع المذكورة وراء ارتكاب الجرائم وبين ازدياد الارتكاب لأنواع هذه الجرائم، بالإضافة الى ذلك فقد ظهر أن قيمة الدلالة الإحصائية قد جاءت بقيمة اقل من 5 % وهذا دليل واضح وقوي ومعزز لقوة الدلالة الإحصائية بين المتغيران المذكوران وبنفس الصورة الموضحة هنا.

15. التوصيات:

- 1- التوعية المؤسسية والجماعية من قبل كافة مؤسسات المجتمع العربي الفلسطيني من حكومية وأهلية وخاصة للتقليل من حدة هذه الجرائم الواقعة.
- 2- الاستخدام الأمثل لمواقع الأنترنت وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي والترشيد الأفضل في استخدامها وبشكله الصحيح وعدم تشويه صورة هذه البرامج التي صنعت من اجلها مثلما يتم في غالبية المجتمعات وتحديدًا المجتمعات العربية البعيدة عن تصنيعها ولكنها مستغلة لها فقط، والتي تعتبر عالية على دول العالم الآخر، لأنه ثبت انه كان لسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دور كبير في بداية الحدوث لعدد من الجرائم لاحقاً.
- 3- زيادة الوازع الديني والتركيز عليه من قبل شيوخ المساجد ورجال الدين وإعطاء دروس ومواعظ أكثر فيما يتعلق بالجرائم وضرورة الابتعاد عن الإشكالات التي تزيد منها.
- 4- توفير فرص العمل بعدة اشكال أولها التوازن بين التعليم الأكاديمي والمهني من قبل المؤسسات التعليمية في هذا المجتمع بعيداً عن أي حسابات لافتتاح برامج عديمة الفائدة من شأنها ان تزيد من نسبة البطالة بين الخريجين مع العلم أنها قد تكون مفيدة للمؤسسات التعليمية أنياً، وثانيهما الابتعاد عن المحسوبيات والعمل ضمن الكفاءة في توظيف الافراد في المجتمع ناهيك عن حُسن الاستغلال الأمثل للطاقات الموجودة والمتجددة.
- 5- زيادة الحساب للخوف من الله واليوم الآخر والتركيز عليه فيما يتعلق بعدم ارتكاب الجرائم نظراً لقوله تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيها فكأنما أحيأ الناس جميعا" (سورة المائدة، آية 32).

17. قائمة المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- موقع نقابة المحامين الفلسطينيين، رام الله، فلسطين.
- 3- عبد المجيد علاونة، (2021م)، الجرائم الإلكترونية وعلاقتها ببعض المتغيرات في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، دراسة ميدانية على عينة من سكان مدينة جنين -فلسطين، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الكويت.
- 4- رشيد عرار وآخرون، 2021م، جرائم القتل في فلسطين، دراسة عاملية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 5 العدد 35، غزة، فلسطين.
- 5- أمين أبو وردة، 2015، التعاطي الإعلامي مع جرائم القتل في فلسطين، منشورات جامعة النجاح الوطنية، ورقة مؤتمر، نابلس، فلسطين.
- 6- منصور أبو كريم، 2018م، جرائم القتل في غزة إحصاءات وتداعيات، منشورات مركز رؤية للدراسات والأبحاث، فلسطين.
- 7- محمد الشلالدة وآخرون، 2015، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، منشورات جامعة جرش، ورقة مؤتمر، جرش، الأردن.
- 8- ميس السليمة، 2018، الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، منشورات جامعة القدس، رسالة ماجستير، أبو ديس، فلسطين.
- 9- منشورات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2016م، جرائم قتل النساء في فلسطين بين الثقافة السائدة ومتطلبات التغيير، رام الله، فلسطين.
- 10- محمد الخطيب وآخرون، 2019م، العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركز اصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم واريحا – دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 4 ، العدد 1 ، اريحا، فلسطين.
- 11- عمر حبيب، 2017م، المواجهة الجنائية لجرائم الفساد في فلسطين، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

Doi: [10.52132/Ajrsp/v4.42.11](https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.42.11)